



36 ديناراً للمطاعم والمقاهي.. و4,417 مليون دينار إجمالي إيرادات الهيئة خلال السنوات الخمس الأخيرة

«الصناعة»: إيجار القسيمة الصناعية يبدأ من 400 فلس للمتر سنوياً

■ دينار إيجار متر قسائم أمفرة.. و3 دنانير للقسائم التجارية الحرفية المستغلة من صاحبها ■ القسائم الخدمية التجارية الحرفية المؤجرة للغير تبدأ من 7 دنانير لتصل إلى 9 دنانير للمتر

متوسط رسم المتر المربع الواحد للقسائم الصناعية والحرفية في كل منطقة	
م	البيانات
1	قسائم القطاع النفطي
	بدل التخصيص 2م سنوياً (دينار)
	0,400
القسائم الصناعية	
2	العام الأول لتطبيق القرار
	0,400
	العام الثاني لتطبيق القرار
	0,600
	العام الثالث لتطبيق القرار
	0,800
	من بداية العام الرابع لتطبيق القرار
	1,000
3	القسائم الصناعية في منطقة أمفرة
	1,000
القسائم الخدمية التجارية الحرفية (مؤجر للغير)	
4	شارع عام
	9,000
	شارع رئيسي
	7,500
	شارع ثانوي
	7,000
5	القسائم الخدمية التجارية الحرفية (المستغلة من صاحب القسيمة)
	3,000
6	بنوك وتأمين
	15,000
7	حرفية (الهيئة)
	12,000
8	مطعم/ مقهى/ كافتين
	36,000
9	المواقع التي يتولى القطاع الخاص تأهيلها وتشغيلها
	وفقاً لنوع العقد

إيرادات الهيئة العامة للصناعة في السنوات الخمس الأخيرة مع بيان مصدر كل إيراد (بالدينار)					
البيان	السنة المالية 2016/2015	السنة المالية 2017/2016	السنة المالية 2018/2017	السنة المالية 2019/2018	السنة المالية 2020/2019
إيرادات محطات مياه التبريد	10,463,627	10,427,479	10,231,625	9,641,419	9,036,406
إيرادات إيجار الأراضي	44,815,217	56,190,974	61,968,035	65,322,309	67,346,984
إيرادات محطات إعادة معالجة المخلفات الصلبة والسائلة	568,913	692,700	650,400	650,734	650,400
إيرادات خدمة المستثمر	3,739,649	5,103,125	5,359,784	5,376,188	5,077,788
الإيرادات الأخرى	4,846,086	6,001,280	9,519,145	14,122,409	9,663,071
الإجمالي	64,433,492	78,415,558	87,728,989	95,113,059	91,774,649

يبدأ الدوام الصباحي من الساعة 9 ويستمر حتى 3 بعد الظهر

دوام «النفط» في رمضان.. 6 ساعات كاملة



أصدرت مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة تعميماً بتحديد عدد ساعات العمل خلال شهر رمضان المبارك، والذي تحدد بـ 6 ساعات كاملة تبدأ من الساعة 9 صباحاً وتستمر حتى الساعة 3 بعد الظهر. وجاء في التعميم، الذي حصلت عليه «الأنباء»، والصادر من قبل الرئيس التنفيذي في شركة البترول الوطنية الكويتية وليد البدر، أن ساعات العمل خلال شهر رمضان للموظفين الذين يعملون حسب الدوام الصباحي من الساعة 9 صباحاً حتى 3 بعد الظهر، على أن يكمل كل موظف 6 ساعات عمل كاملة ومتواصلة منذ الحضور.

وأظهر التعميم أن ساعات عمل الموظفين الذين يعملون

أحمد مغربي

حسب جداول عمل المناوبة كما هي دون تغيير، وسيتم تعويض الموظفين الذين يعملون حسب جداول المناوبة عن الساعات الإضافية التي يعملونها من خلال ساعات العمل المقررة في اليوم خلال شهر رمضان طبقاً لأنظمة الشركة السارية والخاصة بذلك، أما بالنسبة لموظفي جداول المناوبة الآخرين فإن



■ 400 فلس إيجار متر قسائم القطاع النفطي سنوياً.. و15 ديناراً للبنوك وشركات التأمين

عبدالله والسالي والنويصي لبدل التخصيص الخاص بالقسائم الصناعية. وأشارت إلى أنه بموجب قانون إنشاء الهيئة العامة للصناعة رقم 56 لسنة 1996 فإنها تسعى إلى تعظيم العائد الذي تحققه من إيرادات مما يستدعي تعديل قيمة مقابل الانتفاع للقسائم الأرضية للأغراض الصناعية والحرفية والخدمية والتجارية وغيرها من الخدمات الأخرى التي تقدمها إلى شرائح عدة من المتفاعلين وذلك من خلال دراسات علمية وموضوعية تستهدف الموازنة بين عوائد وإيرادات الهيئة من جهة والمحافظة على دورها الرئيسي في دعم النمو للقطاع الصناعي من جهة أخرى.

في جدي ربط مقابل الانتفاع لمؤشرات تتم إعادة تقييمها عند

المخصصة للبنوك وشركات التأمين يبلغ بدل التخصيص للمتر المربع سنوياً نحو 15 ديناراً، والقسمة الحرفية (الهيئة) نحو 12 ديناراً للمتر المربع في السنة. أما القسائم المخصصة لنشاط مطعم ومقهى وكانتين فتبلغ 36 ديناراً للمتر المربع في السنة، وحول المواقع التي يتولى القطاع الخاص تأهيلها وتشغيلها ذكرت الهيئة العامة للصناعة أن أسعار المتر المربع تخضع لنوع العقد. وبينت «الصناعة» أن رسوم التأجير للغير أو الاستغلال من غير صاحب القسيمة يتم إلّاؤها للقسائم المؤجرة للغير، وتخضع قسائم الخلط والجهاز والأسفلت لبدل التخصيص الخاص بالقسائم الصناعية وتخضع قسائم تخزين الصلْبوخ في ميناء

أحمد مغربي

كشفت الهيئة العامة للصناعة عن أن إجمالي إيراداتها عن السنوات الخمس الأخيرة بلغت 417,4 مليون دينار وذلك من 2015/2016 حتى 2020/2019، حيث تنوّعت تلك الإيرادات على محطات مياه التبريد وإيجار الأراضي ومحطات إعادة معالجة المخلفات الصلبة والسائلة وخدمات المستثمر والإيرادات الأخرى. وأظهرت البيانات، التي حصلت عليها «الأنباء»، أن الإيرادات التي حققتها الهيئة العامة للصناعة خلال الستة المالية للصناعة 2020/2019 بلغت 91,77 مليون دينار تركّزت أغلبها في إيرادات إيجار الأراضي بقيمة 67,34 مليون دينار وإيرادات محطات مياه التبريد بقيمة 9 ملايين دينار والإيرادات الأخرى بقيمة 9,6 ملايين دينار. وكانت قد حققت «الصناعة» إيرادات بقيمة 64,4 مليون دينار في السنة المالية 2015/2016، وإيرادات بقيمة 78,4 مليون دينار في السنة المالية 2016/2017، وإيرادات بقيمة 95,11 مليون دينار في السنة المالية 2017/2018، والتي تعتبر أعلى إيرادات حققتها على مدار السنوات الخمس وصل الرصد. وحول بدلات تخصيص القسائم الصناعية في الكويت سنوياً، قالت «الصناعة» إن قسائم القطاع النفطي يبلغ بدل التخصيص للمتر المربع سنوياً نحو 400 فلس، أما القسائم الصناعية فتبلغ في العام الأول لتطبيق

«ستراتيجي أند»: تتمثل في تطوير سياسات وأنظمة جديدة والحد من البيروقراطية والروتين بالدوائر الحكومية

«كورونا» فرصة جيدة للحكومات الخليجية لتسريع الإصلاحات

المشتريات ومشاريع البنية التحتية.

● التوصل أثناء الأزمات. ● التعامل الرقمي. ● وأخيراً الابتكار. وسلطت الشركة الضوء على وظيفة التخطيط وإدارة الأداء التي قالت إنها تعدّ أمراً بالغ الأهمية في أوقات الأزمات مثل فيروس كورونا، إذ تبادر الحكومات الرائدة لاقتناص هذا الوقت لتغيير طريقة التخطيط للمستقبل وتقييم أدائها بجديّة وفعالية. فعلى سبيل المثال، تعتمد هذه الحكومات على المدى القصير لتقييم جهود الاستجابة، لوباء كورونا بدقة وشفاقة، بالإضافة لقيامها أيضاً ببناء قدرات تخطيط ووضع السيناريوهات المختلفة للنظرة المستقبلية لتكون مستعدة للتطورات المقبلة.



يتمتع لهم تحقيق تقدم أسرع، لاسيما أن هذا النهج يعالج الوظائف الرئيسية السبع التالية للحكومات، وهي: ● التخطيط وإدارة الأداء. ● المالية. ● تحسين المهارات. ● التعاون الخليجي نهجا شاملا

محمود عيسى

في سياق استعراضها للكيفية التي يمكن لحكومات دول مجلس التعاون الخليجي من خلالها زيادة فعاليتها في مواجهة الصدمة المزدوجة لوباء كورونا وانخفاض أسعار النفط التي شهدتها خلال العام الماضي ومازالت تعاني منها حتى الآن، قالت شركة «ستراتيجي أند» للأبحاث إنه على الرغم من أن الحكومات تستجيب لمتطلبات قصيرة الأجل، فإن الوباء يمثل فرصة جيدة أمام هذه الحكومات لتصبح أكثر فعالية من خلال تسريع تنفيذ الإصلاحات طويلة المدى. وأضافت الشركة، التي تعتبر إحدى شركات شبكة «برايس ووترهاوس كوبرز» العالمية المعروفة، أن بإمكان

البنك اتخذ عدداً من التدابير والإجراءات حافظت على استقرار القطاع المصرفي.. وقدمت الدعم للمتضررين من الجائحة

إجراءات «المركزي» بعام «كورونا».. استباقية تحفيزية تدعم الاستقرار المالي

■ البنك تدخل مبكراً مع بداية الأزمة وخفض سعر الخصم لأدنى مستوياته التاريخية عند 1.5٪ ■ توفير الدعم للمشاريع الصغيرة بخفض أوزان مخاطر الائتمان لمحفظتها من 75٪ إلى 25٪

الدولي للقرارات المالية (IFRS)، وذلك خصصاً على الأرباح المحتجزة في بنود حقوق الملكية، على أن تتم إعادة بناء المبالغ المستخدمة من الأرباح المحتجزة. وتستعد البنوك حالياً لتنفيذ القانون الذي أقره مجلس الأمة بالأسبوع الماضي لتأجيل أقساط قروض المواطنين لمدة 6 أشهر إضافية. ويهدف إعطاء البنوك الوقت اللازم لتنفيذ إجراءات تخفيف الاقتصاد التي تتطلبها تعليمات وتوجيهات بنك الكويت المركزي، أصدر البنك في مارس 2020 تعميماً إلى البنوك المحلية يسمح لها بعد تقديم البيانات المالية المحلية عن الربع الأول من 2020، على أن يتم الاستمرار بموافقة البنك المركزي بكافة البيانات الإحصائية والتقارير المطلوبة لتنفيذ المهام الرقابية للبنك.

لغرض احتساب نسبة كفاية رأس المال، وذلك بهدف تحفيز القطاع المصرفي على تقديم مزيد من التمويل لهذا القطاع الحيوي والهام، كما سمح «المركزي» للبنوك بالإفراج عن المصدات الرأسمالية والتحوطية ضمن قاعدة رأس المال بما يخفف المتطلبات الرأسمالية.

بالرغم من قيام البنوك بتأجيل أقساط القروض الاستهلاكية والإسكانية وأقساط البطاقات الائتمانية لكافة العملاء لمدة 6 أشهر، والتي ترتب عليها تكلفة عالية تحملتها البنوك، إلا أن بنك الكويت المركزي، وفي إطار دوره الرقابي، ساعد البنوك بمعالجة خسائر هذا التأجيل بناء على الممارسات المهنية وفقاً للمعيار

كاملة على اتفاقيات إعادة الشراء (سعر الريبو) وأسعار التدخل بالسوق النقدي، وهي إجراءات متكاملة تعزز أسباب القطاع المصرفي وقطاعات الاقتصاد الوطني، وتبع ذلك قيام البنك في أكتوبر 2020 بإجراء خفض بمقدار 0,125٪ بأسعار التدخل وعلى جميع آجال هيكل سعر الفائدة حتى 10 سنوات.

وفي إطار إجراءات بنك الكويت المركزي الداعمة للسياسة النقدية التيسيرية وتعزيز الاستقرار النقدي والمالي بالبلاد، قام البنك في أبريل 2020 بإجراء تعديلات على حزمة من تعليماته الرقابية على صعيد معيار كفاية رأس المال ومعايير



داعمة للنمو الاقتصادي. كما هدف هذا الإجراء إلى تحريك عجلة النشاط الاقتصادي ورفع قيم الأصول، والمحافظة على الاستقرار النقدي والمالي بالبلاد، اتخذاً بالحسبان المحافظة على

في ظل التحديات الاقتصادية غير المسبوقة التي شهدتها عام 2020، نتججة تداعيات جائحة كورونا السلبية على الاقتصاد الكويتي، كان لبنك الكويت المركزي دور رئيسي وكبير بدعم القطاع المصرفي، وتحفيز الاقتصاد الوطني بإجراءات استباقية، حافظت على استقرار القطاع ودعمته للخروج من الأزمة بوضع أقوى، حيث كانت البنوك لأول مرة جزء كبير من حل الأزمة، وليست سبب من أسبابها. وخلال العام الماضي قام البنك المركزي بتطبيق سياسة نقدية تيسيرية لتخفيف النمو وتعافي الاقتصاد من تداعيات جائحة كورونا، حيث قام بتحرك استباقي سريع، حيث خفض سعر الخصم في البلاد في

مصرفي صالح

نصفه من 75٪ إلى 25٪